

## أوروبا، أمريكا.. رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية واهتزازية، أم تكامل أميني؟

الأستاذ : قط سمير

أستاذ مساعد "أ" قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

### Résumé:

Le Maghreb est aujourd'hui, plus que jamais, l'objet d'intérêts coisés de la part des grandes puissances, les Européens et les Américains. Cette grande région du monde, située sur la rive sud de la méditerranée occidentale, est aujourd'hui au centre d'une intense activité diplomatique et commerciale. Cette étude propose une analyse critique de trois axes principaux, examinant la présence euro-américaine dans la région du Maghreb parfois de façon concurrentielle et parfois complémentaires, Premier axe: examinera la dimension économique et commerciale de la rivalité euro-américaine au Maghreb. le second axe: porte les dimensions stratégiques de la présence euro-américaine dans la région. Et finalement la troisième axe: se limitera pour l'analyse la complémentarité sécuritaire entre les projets européenne et américaine dans la région du Maghreb arabe. Mais avant tout cela, on expliquera d'abord l'intérêt géopolitique de la région du Maghreb, et les raisons du changement des perceptions occidentales en direction de la région du Maghreb à la coopération.

### ملخص:

يشكل المغرب العربي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى؛ موضوع مصالح متقاطعة من طرف القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فقد أصبحت هذه المنطقة في قلب حركات دبلوماسية تجارية وإستراتيجية-أمنية. سنتناول الدراسة بالتحليل والنقد ثلاث محاور رئيسية يتجلى من خلالها الحضور الأورو-أمريكي في منطقة المغرب العربي بوجه تنافسي أحيانا وآخر تكاملي. المحور الأول: سيعاين البعد الاقتصادي والتجاري للمزاحمة الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي. المحور الثاني: يتناول الأبعاد الإستراتيجية للحضور الأورو-أمريكي بالمنطقة. ثم أخيرا المحور الثالث: سيخصص لتحليل التكامل الأمني بين المشاريع الأوروبية والأمريكية في منطقة المغرب العربي. لكن قبل كل هذا سنوضح بداية الأهمية الجيوسياسية لمنطقة المغرب العربي وأسباب تغير التصورات الغربية لها من التهديد إلى الشراكة.

## أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة إلى محاولة تحليل علاقات دول المغرب العربي بالقوى الكبرى سيما أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ضوء التحولات الراهنة والتي أعقبت نهاية الحرب الباردة وأيضاً بعد أحداث وتداعيات هجمات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية فكل هذه التطورات ساهمت في تحويل التصورات الغربية عموماً حول علاقاتها بدول الجنوب ومنها بلدان المغرب العربي. لذلك نسعى لتحقيق الأهداف التالية:

✓ محاولة فهم الأسباب والعوامل التي دفعت القوى الغربية الكبرى إلى تغيير ادراكاتها للجنوب عموماً ومنها المنطقة المغاربية.

✓ رصد التغيرات التي قد يحدثها دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط المنافسة في المنطقة المغاربية كمجال نفوذ أوروبي تقليدي ومحاولة تحليل أسباب هذا الدخول والاهتمام الجديد ومراجعتها لخرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب الباردة.

✓ نقد المشاريع الغربية الأوروبية والأمريكية في المنطقة المغاربية ومحاولة تحديد أهدافها خلفياتها ومغزاها، ولكن أيضاً الفرص والمخاطر التي قد تنعكس على الدول المغاربية.

تمهيد:

يشكل المغرب العربي كمجال جيوسياسي أهمية بالغة اقتصادياً واستراتيجياً، وشديد الحساسية أمنياً، كما أنه بما يتمتع به من مقومات طاقوية وموارد طبيعية يمثل منطقة جذب للقوى الكبرى بمنطق تنافسي أحياناً، وتكاملي أحياناً أخرى سيما بين أوروبا وأمريكا القوة العظمى. فمنطقة المغرب العربي بصفها فضاء نفوذ أوروبي تقليدي خاصة لدى فرنسا، والتي تسعى دائماً لتكريس هذا النفوذ، عبر المشاريع الإستراتيجية (الشراكة الأورو-متوسطية، سياسة الجوار الأوروبية، 5+5 دفاع..). اصطدمت في بداية القرن الجديد، بالقوة العظمى الأولى عالمياً أمريكا التي وضعت المنطقة (المغرب العربي) ضمن اهتماماتها الإستراتيجية الجديدة والمتجددة في إطار التوسع الإمبراطوري الأمريكي، ليشمل إفريقيا أيضاً. والتي غابت عن الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي طويلاً. والولايات المتحدة بدورها طرحت مشاريع ومبادرات للحوار والشراكة مع دول المنطقة منها ما هو اقتصادي ومنها الأمني من خلال مبادرة ايزنستات، مبادرة عبر الساحل...

في خضم هذا الإنزال الاقتصادي والاستراتيجي الغربي الأوروبي والأمريكي في المغرب العربي، تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحليل أبعاد هذا التنافس وطبيعته؟ وكيف تغير الإدراك الغربي الأورو-أمريكي للمنطقة من التهديد إلى الشراكة؟ وماهي تداعيات هذه المزاحمة على المنطقة؟.

سنحاول بداية عرض خصائص ومقومات المنطقة التي أكسبتها هذه الأهمية البالغة في نظر الغرب مع التركيز على الجزائر، بصفتها أكبر دولة في المنطقة. وتحليل أسباب تحول الإدراك الأوروبي-أمريكي لهذا الفضاء، من التهديد المحدق من الجنوب، ومقولات خطر الإسلام الراديكالي والتطرف... إلى الحوار والشراكة. كما سنحاول قراءة المشاريع الغربية في المنطقة قراءة نقدية، ورصد موقع المغرب العربي في كل هذه الحركات.

### الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي:

تكثسي منطقة المغرب العربي، أهمية إستراتيجية واقتصادية بالغة. فهي همزة وصل جيوحضارية بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي. فهي مصدر فعلي لاهتمام تنافسي للقوى الكبرى حسب منطق استباقي، مرتبط بمقتضيات التموقع التأسيسي للعالم المستقبلي.<sup>1</sup> علاوة على أن المعطيات الجغرافية، من حيث الموقع والمساحة والموارد الطبيعية إضافة إلى الموارد البشرية، أبرز المكونات التي تعطي منطقة المغرب العربي جاذبية. بحيث تتوزع دول المنطقة المغربية جغرافيا على مساحة تزيد على 3 ملايين كلم<sup>2</sup>. وتمتد بين حوض المتوسط، والصحراء الكبرى. كما تمتلك المنطقة موارد متنوعة، طبيعية ومنجمية مثل النفط في ليبيا والجزائر، والغاز في الجزائر، والفوسفات في المغرب. أما الموارد البشرية فإنها تمثل قوة ديمغرافية بعدد سكاني يصل إلى أكثر من 90 مليون نسمة.<sup>2</sup>

وتشكل الجزائر الدولة المحورية، وذات الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية الأكبر في المنطقة. واكتسبت الجزائر هذه الأهمية من كونها أكبر دولة إفريقية مساحة، فهي ذات حدود برية وبحرية واسعة جعلتها منفتحة على العالم. فهي تعد على المستوى البري قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أطرافه، وهي في الوقت ذاته تمثل شبه زاوية متوغلة بعمق في إفريقيا. أما على المستوى البحري فإن انحسار الساحل الجزائري في المفصلة المتوسطية، وعلى طول أكثر من 1200 كلم من سواحلها، جعل منها منطقة بالغة الأهمية، وذلك لتحكمها ومراقبتها للملاحة البحرية في عموم مناطق حوض المتوسط. سيما الغربية منها ولقرها، وسهولة اتصالها بممرات العبور المؤدية من وإلى البحار المتصلة به<sup>3</sup>

فضلا على أن للجزائر أهمية جيواقتصادية كبيرة، فهي من أفضل المنتجين للغاز الطبيعي في العالم (70 مليار م<sup>3</sup> سنويا). وبمستوى احتياطي كبير يقدر (ب 3690 مليار م<sup>3</sup>). كما أنها تمتلك مخزونا احتياطيا نفطيا يقدر ب 1,7 مليار طن أي 12 مليار برميل.<sup>4</sup> علاوة على كل هذا؛ فقد بات للجزائر أهمية جيوأمنية متعاظمة في منطقة المغرب العربي/الساحل الإفريقي، يمكن أن تؤدي من خلالها أدوارا مركزية من المنظور الغربي. فالجزائر القوة الإقليمية الوحيدة في المنطقة، القادرة على لعب دور في استقرارها وتسوية الخلافات التي تنشأ بين دولها، ومواجهة التحديات الأمنية الجديدة سيما مخاطر الإرهاب الدولي. وهو ما سنعاينه فيما سيأتي من الدراسة.

لكن هذه الأهمية الجيوإستراتيجية والجيواقتصادية، التي تتمتع بها الجزائر، ألا يجعلها أكثر انكشافا من غيرها، ومحط أنظار أكبر من طرف القوى الكبرى؟ واعتبار الجزائر دولة محورية في المنطقة من منظور الإستراتيجية الأمريكية ألا يوقعها في فخ الترجسية السياسية كما يحذر الباحث عبد النور بن عنتر؟ فأصحاب نظرية الدولة المحورية، يرون أنه بحكم موقع الجزائر الجغرافي فإن مستقبلها السياسي موضع اهتمام كبير بالنسبة لأمريكا وحلفائها الأوروبيين خاصة فرنسا. فأي أزمات يمكن أن تصيب الجزائر، يمكنها أن تتسبب باللااستقرار في المنطقة، وتضر بالمصالح الغربية الأمريكية والأوروبية.<sup>5</sup> لذلك على الجزائر إدراك هذه التحديات، والتعامل معها بعقلانية وبقطة إستراتيجية.

الإدراك الأوروبي-أمريكي لمنطقة المغرب العربي: من التهديد المحدق من الجنوب، إلى الشراكة

بعد نهاية الحرب الباردة، واندثار الاتحاد السوفيتي، وتلاشي الأيديولوجيا الشيوعية عالميا. وجد الغرب نفسه في حالة فراغ إستراتيجي رهيب، فهو الذي تعود على عدو محدد ومعروف. تفاجأ بغياب عدو واضح عقب الحرب الباردة. فكان لزاما عليه البحث عن هذا العدو، وان اضطر إلى "خلقه". لاستمرار نشاط المركب الصناعي العسكري.

ولأن الإستراتيجيات الدفاعية تمقت الفراغ، فما كان على الغرب إلا أن يوجه أنضاره أكثر فأكثر نحو الجنوب. واستبدال الخطر الأحمر بالخطر الأخضر كإشارة إلى التهديد الإسلامي، بفضل القراءة الحضارية -الأمنية- التي كان "صامويل هانتنغتن" أبرز المنظرين لها (صدام الحضارات). فتحديد الجنوب كتهديد إذا يسمح بإعادة توجيه التصور الاستراتيجي الغربي دون تغيير جوهره، وتبرير النفقات العسكرية الضخمة. ولتكريس هذا التصور الجديد عمل الغرب على أمنة بعض الرهانات الاجتماعية والاقتصادية وحولها إلى تهديد لأمنه. وذلك عبر الخطاب السياسي والإعلامي ، فقد شرع في حملة إعلامية ضد بعض الدول المغاربية مثلا بأنها تسعى لحياسة أسلحة محظورة الجزائر حول (مفاعل عين وسارة النووي) وليبيا حول (الملفين النووي والكيميائي)<sup>6</sup>

وتماشيا مع هذا التصور والخطاب الجديدين. أكد اجتماع قمة حلف الأطلسي أقل من سنة (1990) بعد سقوط جدار برلين على تبني مذهب إستراتيجي جديد بلندن حيث أقر على أن سقوط الشيوعية تقتضي تحويل وظيفة الحلف من احتواء القطب المهار إلى إيجاد أدوار جديدة متعلقة أكثر فأكثر بحفظ السلم عبر العالم مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف التهديدات الأمنية البارزة أو الكامنة. وقد أعلن الأمين العام للحلف "ويلي كلايس" علنية بأنه بعد الحرب الباردة، وزوال القطبية الثنائية، وانتهاء التهديد الشيوعي، فإن أكبر تهديد للأمن الدولي عموما، ولأمن الحلف الأطلسي هو تنامي ظاهرة الأصولية الإسلامية.<sup>7</sup>

وبخصوص منطقة المغرب العربي، يأتي الإدراك الأوروبي والأطلسي للتهديد القادم منها نتيجة معطيات عديدة وهي أولاً: ديمغرافية تتعلق أساساً بالخوف من الهجرة غير الشرعية، ففيما بين عامي 1950 و2025 نسبة النمو الديمغرافي في أوروبا ستتهار من 70 بالمائة إلى 30 بالمائة فأوروبا لديها هاجس تفوق العنصر غير الأوروبي في القارة. ثانياً: انهيار اقتصاديات الدول المغاربية فترة التسعينيات بسبب تدني أسعار البترول بالنسبة للجزائر وليبيا، والفوسفات بالنسبة للمغرب وتونس، والحديد في موريتانيا، والغاز في الجزائر. ناهيك عن تزايد نسبة المديونية الخارجية لهذه الدول، بعد لجوئها إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والتي تجاوزت 60 مليار دولار للبلدان الخمس سنة 1990.<sup>8</sup> فكل هذه الأزمات التي تعانيها بلدان المغرب العربي، وأيضاً عجزها الديمقراطي وضعف التنمية خلق لديها ظواهر مرضية مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، الأصولية الإسلامية...<sup>9</sup> خاصة مع انتشار الحركات والجماعات الإرهابية في الجزائر. بالإضافة إلى احتمال سقوط بعض الأنظمة السياسية في فوضى إسلاموية، قد تهدر الأمة برمتها، أو إمكانية اكتساب ليبيا لأسلحة دمار شامل خاصة الكيماوية والبيولوجية، أو اكتسابها لقوة باليستية قد تهدد عواصم أوروبية.<sup>10</sup>

غير أن التحليل الموضوعي للمسألة، يؤكد أن مقولة التهديد القادم من الجنوب، بعيدة عن المصدقية. فالجنوب المتخلف والقابع في الأزمات، وعلى جميع الصعد، والمنقسم على ذاته أتى له أن يهدد الغرب الذي يمتلك كل أسباب القوة. فالمقولة معكوسة، فالشمال بمقدوره تهديد الجنوب وليس العكس.

غير أن بداية القرن الجديد عرفت تغير غربي نوعي في إدراكه لمنطقة المغرب العربي وجنوب المتوسط عموماً، سيما بعد أحداث سبتمبر 2001. ويرجع هذا التحول في التصور الغربي إلى أربع اعتبارات أساسية:

أولاً: أنه في سياق ما بعد الحرب الباردة، والذي طبعه تركز عسكري أورو-أطلسي في المتوسط والأولوية لشرق أوروبا على حساب الجنوب. رأت أوروبا، والحلف الأطلسي أنه آن الأوان لأخذ مبادرات باتجاه المتوسط لأن أمن جناحها الجنوبي يتوقف عليه. ثانياً: أنها أرادت طمأنة البلدان المتوسطية والتأكيد على أن التمركز في المنطقة ليس على حساب أمنها. خاصة وأن تشكيل بعض الوحدات العسكرية الأوروبية والأطلسية، أثار توجسات أمنية في هذه البلدان. ثالثاً: ازدواجية دور عملية السلام العربية-الإسرائيلية. فهي سبب وهدف في ذات الوقت. بالنسبة للمبادرات المتوسطية سبب لأن انطلاقها جعل من الممكن الشروع أو على الأقل التفكير والتشاور حول ترتيبات أمنية إقليمية. وهدف لاعتبار القوى الغربية إطلاق مبادرات نحو المنطقة وسيلة فعالة وممكنة للعملية السلمية والتطبيع مع إسرائيل. رابعاً: الإحساس المتزايد لدى الغربيين بأهمية الترابط الوثيق بين أمن أوروبا وأمن المتوسط. فبعد تأمين الجهة الشرقية، توجبت العناية بالجناح الجنوبي.<sup>11</sup>

## المزاحمة الاقتصادية الأوروبية-أمريكية في المغرب العربي:

عرفت الدول المغاربية في العقد الأخير تقريبا دخول اقتصادي أمريكي جديد على خط المنافسة مزاحما بذلك أوروبا ذات النفوذ العميق والتقليدي في المنطقة وذلك بطرح الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة اقتصادية "ايزنستات" لخلق منطقة تبادل حرم مع دول المغرب العربي باستثناء ليبيا. وهذا ما أثار توجس أوروبا سيما فرنسا من هذا الاختراق الأمريكي خاصة أنه استهدف هذه المرة بعض الدول المحورية (الجزائر) فقامت هي الأخرى من جهتها بإعادة تنشيط وجودها بالمنطقة لتثبيت نفوذها بها.

## المغرب العربي في المنظور الأمريكي:

قد يخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة كانت غائبة عن الساحة المغاربية تماما فهناك شواهد تاريخية كثيرة تؤكد وجود علاقات قوية بين أمريكا وبعض دول المغرب العربي سيما المملكة المغربية<sup>12</sup> لكن في العقد الأخير عرفت المنطقة اختراق أمريكي كبير لها فما هي أسباب الاهتمام الأمريكي الجديد بالمنطقة؟

تعددت الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعيد هندسة وجودها في المغرب العربي وعموما يمكن إجمالها في العوامل التالية: أولا: اندثار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وبروز نظام دولي جديد بسيطرة أمريكية ومراجعتها لمبدأ احترام خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب الباردة. فأمريكا كقوة خارقة على حد تعبير المفكر والسياسي الفرنسي "هيبير فيدرين" تسعى إلى توسيع اهتمامها الإستراتيجي ليشمل القارة الإفريقية عامة وتشكل المنطقة المغاربية بوابتها لذلك. ثانيا: حرب الخليج الثانية وتمكن أمريكا من بسط هيمنتها كليا -أو تكاد- على المنطقة العربية. ثالثا: توقيف المسار الانتخابي في الجزائر وانشغال أمريكا المتزايد بصعود تهديد الأصولية الإسلامية فيها ثم بالعنف الإرهابي الذي خلق حالة من اللااستقرار في المنطقة برمتها. رابعا: سوء العلاقة بين نظام الحكم في الجزائر وفرنسا (صاحبة النفوذ التقليدي في المغرب العربي). خامسا: الحصار الجوي المفروض على ليبيا وما أتاحه من فرص عظيمة مكنتها من هندسة علاقات سياسية جديدة مع دول المنطقة.<sup>13</sup> سادسا: الرغبة في احتواء المد المستقبلي للإتحاد الأوروبي جنوبا ومنعه من تكوين مجال حيوي مستقل قد يكون مدخلا لبناء قطب كوني أوروبي منافس سابعا: التمتع من أجل استغلال نفعي لمصادر الطاقة من المغرب العربي وبالأخص من الجزائر. مع التحكم في طريق الطاقة من نيجيريا نحو أوروبا (عبر المغرب العربي مستقبلا) ولكن أيضا في الواردات الأوروبية من الغاز الجزائري. ثامنا: أسبابا أمنية بعد أحداث سبتمبر 2001 للتعامل الميداني مع مصادر الإرهاب كما يظهر من خلال مبادرة الساحل والصحراء أو إنشاء قيادة أمريكية لإفريقيا.<sup>14</sup>

قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي قائم على أساس اقتصادي فقد أقامت علاقات تجارية قوية خاصة مع الجزائر منذ نهاية التسعينيات وتمثل مبادرة ايزنستات المثال الأكثر وضوحا لهذه الرؤية الأمريكية التي تهدف لخلق منطقة تبادل حر مع الدول المغاربية الثلاثة: الجزائر، المغرب، تونس<sup>15</sup> لكن التحدي الذي يفرض على هذه الدول هو: كيف بإمكان دول ريعية وذات اقتصاديات هشّة، وقدرات إنتاجية ضعيفة أن تعقد هكذا اتفاق مع القوة العظمى في العالم؟

#### مبادرة ايزنستات :

تشكل مبادرة ايزنستات مشروع اقتصادي أمريكي والذي أعيد إحيائه بمسمى جديد وهو (البرنامج الاقتصادي الأمريكي من أجل شمال إفريقيا) يهدف إلى خلق شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المغاربية الثلاث -سالفه الذكر- وأقصيت ليبيا وموريتانيا مؤقتا. تفضي هذه الشراكة إلى خلق منطقة تبادل حر أمريكية-مغاربية. وسرعان ما بلغت هذه الشراكة الجديدة أطوارا هائلة خاصة مع الجزائر. بعد زيارات المسئولين الأمريكيين للجزائر ودخول الشركات الأمريكية للاستثمار في القطاع النفطي الجزائري والتي أضرت كثيرا بنظيراتها الأوروبية، فضلا على أن منطقة تبادل حر توفر لأمريكا سوقا مغاربية واسعة ليس لها فقط لكن أيضا لشركائها المكسيك وكندا.<sup>16</sup> غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أول دولة مغاربية وقعت اتفاق تبادل حر مع الولايات المتحدة الأمريكية هي المملكة المغربية فهل استفادت شيئا من هذا الاتفاق؟

فالمملكة كانت السبابة في إبرام هذه الاتفاقية كما ذكرنا سنة 2004. ورغم ما يمكن أن تجنيه المملكة من مزايا هذا الاتفاق الاقتصادية من خلال الوصول إلى سوق نشطة قوامها 300 مليون أمريكي وتشجيع التدفق السياحي وجذب الاستثمارات الأمريكية، وتنوع أسواق التصدير. لكن لا بد من مواجهة العواقب من جهة أخرى. فقد تتضرر بشكل كبير الصناعة الدوائية المغربية، وكما حذر "ستيغلر" (حاصل على جائزة نوبل للاقتصاد) من قبول الشروط غير العادلة التي تتجاوز المعايير المقررة من قبل منظمة التجارة العالمية. ودعا المملكة إلى استخلاص العبر من الإتفاقيات السابقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وتشيلي والتي كان الأمريكيون المستفيدون الرئيسيون منها.<sup>17</sup> لكن هل على أوروبا التخوف من هذا الهجوم التجاري الأمريكي في المغرب العربي؟

يجيب "بشارة خضر" على هذا السؤال فيقول أنه ليس على أوروبا أن تخشى من هجوم تجاري أمريكي في المغرب العربي بالنظر إلى نقص تنوع الصادرات العربية والمتوسطة والأهمية الكبرى للبتروال في تلك الصادرات، فليس هناك خوف من أن تصبح السوق الأمريكية سوقا منافسة أو بديلة للسوق الأوروبية. فسوف تستفيد أوروبا من عوامل مهمة مثل القرب الجيوسياسي، والعلاقات التاريخية والسياسية التقليدية في التعاون، والعلاقات التجارية المؤطرة في عملية برشلونة، وسياسة

الجوار.. ومن ناحية أخرى تبقى علاقات البلدان العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية مشوبة بالحذر، ومشروطة إما بالمشاركة الإسرائيلية -كما سنرى لاحقا- أو التخلي عن الحضر المفروض على إسرائيل. علاوة على البعد الجغرافي الكبير لأمريكا على دول المغاربية يجعل من المزايا الجمركية المقدمة للمصدرين العرب غير ذات فائدة بسبب تكلفة النقل المرتفعة جدا. وإذا نظرنا إلى كل تلك العناصر، نجد أن الاتحاد الأوروبي ليس لديه ما يخشاه، فصادراته إلى البلدان المتوسطية والعربية تساوي 5 مرات مقدار التبادل التجاري الأمريكي.<sup>18</sup> لكن هذا لا يعني غياب التهديد التجاري مستقبلا.

#### المغرب العربي في حركة المشاريع الأوروبية- المتوسطية:

إن التطور السريع الذي عرفته علاقات الولايات المتحدة مع الدول المغاربية والتموقع الجديد لواشنطن في المنطقة أثار توجسات أوروبية التي تعمل جاهدة على الحفاظ على نفوذها التقليدي في المنطقة وحماية مصالحها الاقتصادية فيها. فهي تجهد من أجل تأطير علاقاتها التجارية مع دول المنطقة عبر المشاريع الإستراتيجية عملية برشلونة، سياسة الجوار..

#### مسار برشلونة: الشراكة الأورو-مغاربية.

جدير بالتذكير أن المتوسط عموما، والمغرب العربي بشكل خاص لم يغيب عن المشاريع الاقتصادية الأوروبية منذ استقلال هذه البلدان. فقد عكفت أوروبا على تقديم مشاريع اقتصادية بدءا من معاهدة روما سنة 1967، قامت في إطار الإتفاقيات التجارية، ثم دخلت منذ العام 1972 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992) ثم السياسة المتوسطية المجددة (1992-1995). في حين أن إعلان برشلونة 1995 مثل قطيعة مع المشاريع التقليدية القائمة على التفضيلات التجارية، فقد نص على التأسيس المتدرج لمنطقة تبادل حر في أفق عام 2010، وكان لمسار برشلونة أداتين: منطقة التجارة الحرة وأداة مالية جديدة برنامج (ميدا)

الجدول الأول: اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية في إطار عملية برشلونة:

الدول المغاربية	التوقيع	دخول حيز التنفيذ
الجزائر	2002/04/22	
المغرب	1996/02/22	2000/03/01
تونس	1995/07/17	1997/03/01
ليبيا	بصفة مراقب	

Source: Commission Européenne.



يلاحظ من خلال الجدول أن كلا من تونس والمملكة المغربية كانتا السباقتين في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومرد ذلك إلى أن البلدين توقعوا أن يجنيا فوائد أكبر من هذا الاتفاق. أما الجزائر فقد تأخر توقيعها على هذا الاتفاق إلى غاية 2002 ويمكن تفسير هذا التأخر "التردد" بأسباب عديدة ربما أهمها الأزمة الأمنية التي كانت تتخبط فيها البلاد، وانشغال صناع القرار الجزائريين بالوضع الداخلي. علاوة على تخوف القادة الجزائريين من أن تحد هذه الشراكة من الاستقلالية الاقتصادية للجزائر... أما ليبيا فدخلت بصفة مراقب فهي لم تكن مهتمة أصلا بهذه الاتفاقية، علاوة على أنها كانت تعاني من حضر غربي..

بيد أن الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المغربية بدأ عام 1992، حيث سعت المفوضية الأوروبية إلى تطوير علاقات مستقبلية مع دول المغرب العربي، وذلك بإكمال البروتوكولات المالية الموقعة سابقا بين الإتحاد الأوروبي والدول المغربية. فإعلان المجلس الأوروبي في لشبونة في جوان 1992 أقر أن المنطقة المغربية تشكل منطقة مصالح مشتركة للإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمن. وهذا يستدعي حوار سياسي ثنائي بين الإتحاد الأوروبي وإتحاد المغرب العربي.

غير أن الأزمات التي كانت تعصف بدول المنطقة حالت دون تطوير الحوار والشراكة مع أوروبا سيما عقب انفجار الأزمة الأمنية الجزائرية، وصعود التهديد الأصولي الإسلامي، فضلا عن الحضر المفروض على ليبيا (والتي لم تكن مهتمة أصلا بهذه الشراكة) هذه العوامل كلها ساهمت في تشتيت اهتمام أوروبا بالمغرب العربي كمجال موحد. لذلك لجأت إلى الشراكة الثنائية مع كل دولة على حدا، بداية مع تونس ثم المملكة المغربية.<sup>19</sup>

استخدمت أوروبا في إطار شراكها مع الدول المغربية أداتها المالية (برنامج ميذا) وهو عبارة عن برنامج مساعدات أوروبية مقدمة لشركائها المتوسطيين مشروطة بتبني الأخيرة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. لكن السؤال هل هذه المساعدات كافية حقا للقيام بكل هذه الإصلاحات التي تتطلبها دول المغرب العربي؟

المملكة المغربية على سبيل المثال استفادت سنة 1996 من غلاف مالي يقدر ب 5 مليار درهم في إطار برنامج ميذا. هذا الغلاف اشترط صرفه في القطاع الخاص 41 بالمائة والمساعدة بشأن التعديل الهيكلي 26.7 بالمائة وأخيرا خلق توازن سوسيو-اقتصادي (البنى التحتية الاجتماعية، التعليم، التنمية الريفية). تقدر ب 34.4 بالمائة فمشروع ميذا بالنسبة للمغرب يبدو كقطرة في بحر من الاحتياجات المغربية ف 2 مليار درهم كمساعدات في مجال القطاع الخاص تبدو قدرا زهيدا جدا فهو يمثل 5 بالمائة فقط من احتياجات المملكة في هذا القطاع. حسب تقديرات وزارة التجارة والصناعة والحرف.<sup>20</sup>

الجدول الثاني: تبادلات بلدان المغرب العربي مع الاتحاد الأوروبي

2006			2000			البلد
أرصدة	واردات	صادرات	أرصدة	واردات	صادرات	
13.55 +	9.34	22.089	9.62 +	8.5	15.07	الجزائر
2.52 -	10.04	7.52	1.29 -	7.35	6.06	المغرب
0.56 -	7.74	7.19	1.66 -	7.17	5.52	تونس

المصدر: بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس. ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 87.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الجزائر البلد الوحيد الذي حقق فائضا تجاريا مع الاتحاد الأوروبي وقد تطور هذا الفائض بين سنتي 2000 و2006، من +9,62 إلى +13,55. لكن من الضروري التأكيد على أن هذا الفائض مرده بطبيعة الحال حصرية المحروقات البترول والغاز -تقريبا- في الصادرات الجزائرية للإتحاد الأوروبي دون منتجات أخرى. أما المملكة المغربية وتونس فقد سجلت عجزا في ميزانها التجاري مع الإتحاد الأوروبي. إذا فاتفاق الشراكة بين البلدين الأخيرين والاتحاد الأوروبي هي خاسرة على المستوى التجاري على الأقل إلى غاية عام 2006.

#### سياسة الجوار الأوروبية

سياسة الجوار الأوروبي، كانت نتيجة حتمية لخيار التوسيع شرقا، الذي تبناه الإتحاد الأوروبي بضمه لدول (البليكو) وسط وشرق أوروبا. ففي سبيل تأمين جناحيه الشرقي المتاخم لروسيا والجنوبي لدول المتوسط، تبنى مذهب جديد أقرته وثيقة الإستراتيجية الأوروبية للأمن مبني أساسا على تحسين العلاقات مع دول الجوار الأوروبي عبر تأطيرها في مبادرات الشراكة. فمن خلال النصوص التأسيسية لهذه السياسة (سياسة الجوار) سواء البيان الأول للمفوضية في مارس 2003 ثم في البيان الثاني في جويلية 2003 الذي وضع الأسس لآلية الجوار أو الثالث سياسة أوروبية للجوار-وثيقة توجيهية- يتضح أن هدفها أممي بالدرجة الأولى. فقد كانت قمة برشلونة 2005 التي كان هدفها تقييم عملية برشلونة 1995-2005 وتدشين سياسة الجوار الأوروبي، بوصفها سياسة أكثر صلابة وأكثر حزما مع دول جنوب المتوسط، كانت محاور القمة الرئيسية هي: الإرهاب الدولي والهجرة غير الشرعية. وذلك

عبر مقارنة جديدة أساسها دعم التنمية المستدامة.<sup>21</sup> وهذا ما ورد في ديباجة الوثيقة الإستراتيجية التمهيدية للجوار والشراكة الأوروبية أن هدف هذه السياسة هو:

- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا من الجانبين في مناطق الحدود المشتركة

- معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة، الصحة العامة ومنع ومكافحة الجريمة المنظمة.<sup>22</sup>

فسياسة الجوار الأوروبية تقوم على فكرة إيجاد نوع من التوازن بين خطط العمل الثنائية من ناحية، بحيث يتم تفصيل الفوائد طبقا للاحتياجات الخاصة بكل دولة وضروفها، وذلك عبر الاتفاق المنفرد مع الدولة العضو<sup>23</sup> ومن ناحية أخرى من خلال مشاركة متعددة الأطراف -مثل عملية برشلونة- وذلك للتعامل مع القضايا الإقليمية وتطوير تكامل إقليمي بين الأطراف في الشراكة. وتغطي خطط العمل الأعوام الثلاثة إلى الخمسة القادمة، وتعكس الاختلافات في تطور الدولة واستعدادها للإصلاح، ولعلاقات أعمق مع الاتحاد الأوروبي. كما يتم الاتفاق على خطط العمل من خلال الطرفين في إطار اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو-متوسطة الحالية، على أن تجري مراقبة تطبيقها. وعلى أن تضع المفوضية الأوروبية تقارير دورية عن مدى التقدم فيها. والخطوة التالية إذا تم تنفيذ الأولويات في خطط العمل الجوار الأوروبي لكي تحل محل اتفاقيات المشاركة الحالية.<sup>24</sup>

مما سبق يمكن طرح السؤال التالي: هل سياسة الجوار الأوروبي هي بديل لعملية برشلونة؟ من الواضح أن سياسة الجوار الأوروبي لا تحل محل مسار برشلونة. لكنها تضيف إليه. وهذا ما عبرت عنه "بينيتا فييرو فالندر" مفوض العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوروبي بقولها: "إن سياسة الجوار الأوروبي تترجم أولوياتنا المشتركة إلى أهداف سياسية فعلية، ذات أهداف محددة. ويمكن قياسها للتعامل مع التحديات التي تواجه المتوسط، فهي لا تحل محل عملية برشلونة بل تحسنها. حيث أن تنفيذ خطط العمل سيكون من خلال الإطار المؤسسي لاتفاقيات الشراكة". وتوفر عملية برشلونة بالفعل إطارا قويا وشاملا لدفع سياسة الجوار الأوروبي إلى الأمام، حيث ستساعد خطط العمل التي يتم الاتفاق عليها بواسطة الدول المشاركة والاتحاد الأوروبي، على تقوية أهداف عملية برشلونة، وتوفير الدوافع والحوافز لوضعها موضع التنفيذ. وفي الوقت نفسه تعرض سياسة الجوار الأوروبي على الشركاء دخولا أفضل للسوق الأوروبية، وحصص في السوق الداخلية الأوروبية، ومناطق أولويات أخرى مثل العدالة، الحرية والأمن والبنى التحتية، البيئة، واتصال الشعوب مع بعضها البعض. وبالتالي تعد سياسة الجوار الأوروبي مكملة لعملية برشلونة، حيث تسمح لكل دولة بأن تطور علاقات وروابط أقوى مع الاتحاد الأوروبي وتقوم على الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة.<sup>25</sup>

الجدول الثالث: إقرار دول المغرب العربي للقوانين المتعلقة بسياسة الجوار وتبني الاتحاد الأوروبي لها :

الشركاء في سياسة الجوار	دخول العلاقات التعاقدية مع أوروبا حيز التنفيذ	قرار سياسة الجوار في كل بلد	خطة عمل سياسة الجوار	تبني الاتحاد الاوربي	تبني الدولة الشريكة
الجزائر	اتفاقية شراكة سبتمبر 2005	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-	-
المغرب	اتفاق شراكة مارس 2000	ماي 2004	تم التبني في نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/27
تونس	اتفاق شراكة مارس 1998	ماي 2004	تم التبني في نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/04

المصدر: بشارة خضر. أوروبا من أجل المتوسط... مرجع سابق. ص 196.

#### الأبعاد الإستراتيجية للشراكة الاورو-أمريكية مع دول المغرب العربي

المزاحمة الأمريكية والأوروبية في منطقة المغرب العربي، تكون بوجه تنافسي سيما اقتصاديا وحتى استراتيجيا لما يتعلق الأمر بمقتضيات التمويع الاستباقي في المنطقة لكن أحيانا تتقاطع الأبعاد الإستراتيجية وتتفق وتتعاون الأهداف خاصة حين يتصل الأمر بمسار السلام العربي-الإسرائيلي ودمج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع العرب.

عملية السلام في الشرق الأوسط وارتباطها بالمشاريع الأوروبية والأمريكية في المغرب العربي:

#### المقاربة الأمريكية:

أحد أهداف واشنطن من مبادرة ايزنستات أنها تدخل في إطار المشروع الأمريكي الذي أطلقته الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" والذي يشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ذو الهندسة الإسرائيلية. هذا البرنامج قدم من خلاله بوش "صفقة" التجارة مقابل السلام مع إسرائيل.<sup>26</sup>

فبالموازاة مع خارطة الطريق أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، خطة اقتصادية لخلق منطقة تبادل حر على غرار ما قامت به إسرائيل مع الأردن في (أفق 2013). تقدم من خلالها واشنطن مساعدات قيمة للدول الموقعة معها على هذه الاتفاقية، بدعمها للدخول في المنظمة العالمية للتجارة، المفاوضات للاتفاق على الاستثمارات الثنائية، مساعدتها في تنمية قدراتها التجارية، وكذلك دعمها من أجل إصلاح التشريعات التجارية، وترقية الشفافية في المال العام، ورفع القيود الجمركية بين الولايات المتحدة والدول الموقعة على الاتفاقية في ظرف عشرة أعوام.<sup>27</sup> كل هذا مقابل التطبيع مع إسرائيل ودمجها في المنطقة العربية

### المقاربة الأوروبية:

يشكل إسهام أوروبا في عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات بين العرب وإسرائيل أحد أهداف سياساتها المغاربية والمتوسطية عموما. فهناك من يرجع انطلاق عملية برشلونة عام 1995 كان امتدادا لبداية عملية السلام الشرق أوسطية، عقب مؤتمر مدريد 1991 ثم أوصلو 1993.<sup>28</sup> فقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن "مسار برشلونة لا يحل محل مبادرات السلام العربية الإسرائيلية، لكنه يساعد على نجاحها". لكنها تخشى من جهة أخرى العواقب المشئومة لفشل اتفاقية مدريد.

فأوروبا تشرك إسرائيل في عملية برشلونة رغم أن لها اتفاقية تبادل حر معها من قبل أي (قبل عملية برشلونة). فهي طرف في برنامج (ميدا) رغم أنها تقع في المرتبة 23 عالميا حسب تصنيف مؤشر التنمية البشرية. والدخل الفردي الإسرائيلي هو أضعاف الدخل الفردي للمواطن العربي ولديها بنى تحتية جيدة وخدمات تعليمية وصحية متطورة. إذا فالهدف الأساسي من إشراك إسرائيل في هذا المسار هو دمجها في المنظومة الاقتصادية المتوسطية وتطبيع علاقاتها مع العرب.

### التموقع الاستراتيجي الأمريكي-الأوروبي في المغرب العربي وحساسية العلاقات الجزائرية-المغربية.

العلاقات الجزائرية-المغربية المتوترة<sup>29</sup> تشكل المشهد الاستراتيجي عموما في المغرب العربي. وتدرك واشنطن وأوروبا خاصة فرنسا هذه الحساسية بين الطرفين، لذلك فهي تسعى دوما للحفاظ على توازن في علاقتهما بالبلدين. وتشكل قضية الصحراء الغربية الإشكالية المزمنة والصخرة التي تحطمت عليها كل محاولات الوفاق بين الجزائر والرباط، وأيضا أمام كل محاولات بناء الاتحاد المغاربي.

ففي الوقت الذي شهد تطورا كبيرا في العلاقات الأمريكية-الجزائرية منذ نهاية النصف الأخير من عقد التسعينيات بفضل الزيارات عالية المستوى بين البلدين وبعد "هجوم" الشركات النفطية الأمريكية للاستثمار في السوق الجزائرية، لتتكسر عقب أحداث سبتمبر 2001، وتزداد وتيرتها وتأخذ هذه المرة صبغة أمنية، بعد اقتناع الولايات المتحدة بصوابية الأطروحات الجزائرية حول

التهديد العالمي للإرهاب، وتخطرت معها في مبادرات أمنية لمكافحة القاعدة في المغرب العربي والساحل الإفريقي.

عملت كذلك أمريكا على تكريس علاقاتها الإستراتيجية والتقليدية مع المملكة المغربية، وذلك بتوطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية بتوقيع اتفاق التبادل الحر مع الرباط في مارس 2004. أما على الصعيد العسكري فقد قرر جورج بوش في جوان من العام نفسه منح المغرب صفة " الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة خارج حلف الأطلسي" ليصبح بذلك خامس بلد عربي يحصل على هذه الصفة. وبإضافة المغرب يصل عدد الممتنعين بهذا الوضع المتميز إلى 14 دولة. فصفة الحليف الاستراتيجي خارج الحلف الأطلسي، والتي استحدثت نهاية الثمانينيات، تسمح للمملكة المغربية الحصول على عقود من البنتاغون وعقود تعاونية لتحسين القدرات الدفاعية التقليدية والبحوث والتطوير المشتركة المتعلقة بتكنولوجيا مكافحة الإرهاب.<sup>30</sup>

وبخصوص قضية الصحراء الغربية، فالموقف الأمريكي رغم قرينه من التصور المغربي للحل إلا أنه دائما يحاول إرضاء الموقف الجزائري عملا بمبدأ "كيسنجر" بخلق توازن قوى بين حلفاء وأعداء واشنطن في المنطقة. بيد أن تعاطف المصالح الاقتصادية الأمريكية بالجزائر -كما أسلفنا- ساهمت في تشكيل جماعة مصالح تمنع صانع القرار الأمريكي من التصرف بكل حرية في شؤون المغرب العربي كما كان يحدث في السابق. وهو ما يزيد من احتمالات الإسراع في عملية تسوية النزاع في الصحراء الغربية.

التموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي والساحل الإفريقي أثار توجسات أوروبية خاصة لدى فرنسا بعد استهداف واشنطن لدول فرنكوفونية وحليفة جديدها مثل المغرب والسنغال. وكرد فعل على هذا الانتشار الجيوسياسي لواشنطن في المنطقة عملت فرنسا على تجديد ثم توطيد علاقاتها مع الجزائر، لكنها أخذت هذه المرة أبعادا عسكرية فقد اتفق الجانبان الجزائري والفرنسي على إرساء قواعد "شراكة في مجال الدفاع" وتشاور وتعاون في المجال العسكري وتكنولوجيا مكافحة الإرهاب فهو اتفاق عسكري وأممي.<sup>31</sup>

على المستوى الاقتصادي، فقد شهدت سنة 1999 نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، حيث باتت الجزائر الزبون التاسع عشر بالنسبة لفرنسا، حيث استقبلت نسبة 0,86 بالمائة من إجمالي الصادرات الفرنسية إلى العالم، في حين اعتبرت المون التاسع والعشرين وذلك بنسبة 0,53 بالمائة من إجمالي واردات فرنسا من الخارج. من جهة أخرى أصبحت فرنسا الزبون الأول للجزائر فيما يخص الموارد خارج المحروقات بنسبة 18,5 بالمائة من إجمالي الصادرات الخارجية، وإنها استفادت من هذه الأخيرة أي الجزائر، لأنها استطاعت أن تسد 80 بالمائة من وارداتها نقدا خلال سنة 1998. ولقد أكدت فرنسا أن العلاقات التجارية بين البلدين مرشحة

للتطور النوعي سيما على الصعيد الإنتاجي وذلك بعد أن تم توقيع اتفاق لتشجيع الحماية الثنائية للاستثمارات في السنة ذاتها.<sup>32</sup>

إذا فقد مثلت بداية القرن الجديد مرحلة دشنت من خلالها فرنسا علاقات قوية مع الجزائر، ومرد ذلك كما ذكرنا أعلاه تخوفها من الهجوم التجاري الأمريكي الذي استهدف المغرب العربي عموما سيما الجزائر، نقطة ارتكاز فرنسا في إستراتيجيتها المغاربية.

أما بخصوص علاقة فرنسا بالبلدين المحوريين في المغرب العربي الجزائر والمغرب فهي تراعي بدورها حساسية العلاقات بين البلدين، وتحاول قدر الإمكان الموازنة بينهما، فعند زيارة أي مسئول فرنسي لأحد البلدين يسارع لزيارة البلد الثاني مباشرة كرسالة بأن علاقة فرنسا مع أي طرف لن تكون على حساب الطرف الثاني رغم قرب موقفها من المغرب خاصة حيال قضية الصحراء الغربية.

### التكامل الأمني الأوروبي-أمريكي في منطقة المغرب العربي

رغم المزاخمة الإستراتيجية التي تقتضيها ضرورات التموقع الاستباقي والتنافس الذي تتطلبه المصالح الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي. غير أن الجدير بالتأكيد عليه أن هذا الحضور القوي للقوى الكبرى في المنطقة ليس تنافسا على طول الخط، وإنما هناك مجالات أخرى تتعاون فيها بل وتتكامل حتى سيما في المجال الأمني. فكلا من أوروبا وأمريكا تحملان تصورات مشتركة للأمن والتهديدات في المغرب العربي رغم الاختلافات في المقاربات العملية وآليات التعامل وتحديد الأولويات ومصادر التهديد في الصياغات الأمنية لكل طرف. فأوروبا تركز على الهجرة غير الشرعية في حين تؤكد واشنطن على المخاطر الإرهابية.

فبعد اطمئنان الغرب من تلاشي تهديد النظام الليبي الذي كانت تهمه بالسعي لامتلاك أسلحة كيميائية وبيولوجية أو اقتنائه لصواريخ باليستية روسية بإمكانها تهديد العواصم الأوروبية. وذلك بعد فتح المنشآت النووية وبرامج التسلح للتفتيش الدولي. فإن مصادر التهديد الحالية التي يخشاها الغرب في المنطقة المغاربية هي ما يسمى بالتهديدات اللاتناظرية أو المخاطر الجديدة. ذات المصادر البنيوية في الأصل سيما الإرهاب والأصولية والتطرف والهجرة غير الشرعية..

### التصورات الأوروبية-أمريكية (للا) أمن في المغرب العربي

إنطلاقا من تحليل كلا من الوثيقتين: الإستراتيجية الأوروبية للأمن، وأيضا وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي<sup>33</sup> يتضح أنهما باتا يركزان بعد الحرب الباردة على المخاطر التي مصدرها أقاليم بعيدة. وهذا ما دفع بواشنطن إلى تبني عقيدة الحرب الاستباقية والوقائية، فضلا عن أنهما يركزان كذلك على تنامي المخاطر الأمنية الجديدة التي تتطلب وسائل غير عسكرية في مواجهتها ( القوة الناعمة). فبعد الحرب الباردة لم يعد العدو واضحا ومحددا وليس له قاعدة جغرافية واضحة فأوروبا

بوصفها قوة ناعمة تدرك هذا الأمر فالهجرة غير الشرعية تتعامل معها بأدوات مختلفة تقوم أساسا على تشجيع التنمية في البلدان المغاربية وربط مساعداتها المالية لها بقيام الأخيرة بإصلاحات بنيوية اقتصادية واجتماعية وسياسية.. في حين لا تزال أمريكا تصر على المقاربة العسكرية في التعامل مع مصادر الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي.

### أوروبا والهجرة غير الشرعية من المغرب العربي

اعتبار الهجرة غير الشرعية من أولويات اهتمام مسار برشلونة يؤكد حضور مفارقتين: المفارقة الأولى تتجلى في أن إعلان برشلونة يصنف الهجرة غير الشرعية ضمن المخاطر العابرة للقومية على مستوى الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات إن هذا التجريم لظاهرة الهجرة غير الشرعية يضي على السياسات الأوروبية ليس فقط اللاواقعية ولكن أيضا صفة الخصوصية. وتنجم المفارقة الثانية عن الفلسفة العامة لعملية برشلونة، حيث يبدو الإلحاح الأمني الأوروبي وكأنه يقود مجمل المشروع، إلى حد تبدو معه عملية برشلونة أميل إلى أن تكون "بناء أمني من كونها بناء ثقة ناهيك عن بناء شراكة".<sup>34</sup>

فالهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية التي تجعل من المغرب العربي منطقة عبور نحو أوروبا مع كل ما تخلقه من تداعيات سلبية على مستوى الإدارة الأمنية والإنسانية لهذا المشكل، خاصة مع ارتباط الهجرة غير الشرعية في كثير من الأحيان مع الجريمة المنظمة. فالمغرب العربي صار مصدرا ومنطقة عبور لآلاف المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة ممن يرون أوروبا أرضا للأمل والطموح. فيغامرون إليها عبر مضيق جبل طارق وعن طريق الحائط الحامي لسبتة ومليلية<sup>35</sup>، والخلص من حالات اللاأمن الإنساني خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، من فقر واستبداد وحروب<sup>36</sup> ..

وهذا ما أدى بدول أوروبا إلى اتخاذ مراكز رقابة لحركات الهجرة في دول المغرب العربي كما تبنت هذه الدول الأوروبية تشريعات وطنية صارمة فيما يخص الهجرة مع إقرار اسبانيا مثلا لسياسة الرقابة على كل الحدود بالإضافة إلى السياسة الأوروبية المسماة "بفرونتكس" أي حماية الحدود الخارجية دونما نسيان العمل الذي تقوم به هذه الدول خاصة اسبانيا على مستوى تطوير سياسات وقائية مع دول مثل موريتانيا والسنتغال والمغرب. أو ما تقوم به المنظمة العالمية للهجرة مع ليبيا بإنشائها لمراكز إعادة المهاجرين لبلدانهم الأصلية مقابل مساعدات وتحفيظات مالية.<sup>37</sup>

### أمريكا والإرهاب في المغرب العربي /الساحل الإفريقي

يرجع انشغال واشنطن بالتهديدات الإرهابية في المغرب العربي منذ الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينيات من القرن الماضي. علاوة على انتشار ظاهرة الإرهاب في كل ربوع المغرب العربي فيما بعد رغم أن جيران الجزائر كانوا أكثر استقرارا ولم تصل الأصولية الإسلامية لديهم حد



العنف الإرهابي المسلح<sup>38</sup> (وربما هذا ما يفسر اعتماد أمريكا على المملكة المغربية استراتيجيا بدلا من الجزائر التي كانت تتخبط في العنف واللااستقرار السياسي والأمني).

يلاحظ الجامعي "يجي الزبير" أنه منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في المغرب العربي والساحل الإفريقي هو تطوير علاقات قوية عسكرية وأمنية قد تكون أقوى حتى من العلاقات الاقتصادية فهذه الأحداث سرعت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظم المغربية سيما بين الجزائر (من الحضر المعنوي والعسكري إلى الشراكة). وذلك منذ سنة 2001 ومع موريتانيا سنة 2002 وتعزيز العلاقات مع المملكة المغربية منذ ماي 2003.<sup>39</sup>

ويبدو أن الإرهاب ليس المتغير الوحيد لاهتمام أمريكا بمنطقة الساحل الإفريقي فحسب ما يذكر أستاذنا الدكتور "برقوق امحمد" أن لأمريكا مصالح أوسع جيو استراتيجية وجيو اقتصادية في المنطقة الغنية باليورانيوم (النيجر) والاكتشافات النفطية والغازية أهم المتغيرات التي تشكل مصالح للولايات المتحدة<sup>40</sup>

يشهد الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تهديدات إرهابية مركبة جعلت منه مصدر تهديد للدول المغربية والساحلية ولكن أيضا للمصالح الأمريكية في المنطقة. فقد اتخذت الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي انضوت تحت لواء القاعدة وتحول اسمها بالتالي إلى "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" منطقة الساحل والصحراء الإفريقية قاعدة جديدة لها. فبعد تضيق الخناق عليها في الجزائر لجأت إلى صحراء الساحل الشاسعة وعرة التضاريس وصعبة المراقبة. فتحولت إلى قاعدة تشن منها هجمات إرهابية مثل خطف السياح الأجانب، واستهداف قوات الأمن لدول الساحل الجزائرية والموريتانية..ناهيك عن نشوء ارتباط عضوي بين هذه الجماعات الإرهابية وشبكات التهريب والجريمة المنظمة كل هذه الظواهر المرضية الجديدة أعطت أمريكا مبررات للتدخل في المنطقة بدعوى مكافحة الإرهاب الدولي بعد 11 سبتمبر 2001.<sup>41</sup>

#### الترتيبات الأمنية الأوروبية والأمريكية مع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي

لتعزيز الأمن الإقليمي في المتوسط والمغرب العربي وأيضا في الساحل الإفريقي. شرعت القوى الغربية أوروبا، الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في ترتيبات أمنية مع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، لبناء المزيد من الثقة والتنسيق وتتلخص هذه الترتيبات في حوارات وشراكات إستراتيجية وأمنية خاصة، الحوار الأطلسي-المتوسطي، مبادرة عبر الساحل الأمريكية، ومبادرة 5+5 دفاع الأوروبية..

#### مبادرة عبر الساحل الأمريكية

في 22 مارس 2004 نظمت القيادة العسكرية الأمريكية في شتوتغارت الألمانية "الأوكوم" اجتماعا ليومين جمع قادة القوات المسلحة للدول المغربية (الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا) ودول

الساحل (تشاد، مالي، النيجر، السنغال) بغاية التنسيق فيما بينهم لمكافحة الإرهاب. إذا فالولايات المتحدة الأمريكية نجحت في الجمع على طاولة واحدة بين دول بينها اختلافات تامة من حيث اهتماماتها الإستراتيجية والدفاعية وكذلك تصوراتها للأمن وتحديد لها مصادر التهديد.

فهدف الولايات المتحدة في الساحل هو تسهيل التكامل الأمني بين الدول المغاربية والساحلية، وتقوية قدراتها لمكافحة التنظيمات الإرهابية.<sup>42</sup> لذلك أطلقت مبادرة أمنية عام 2002 عرفت بمبادرة عبر الساحل وهي إنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب الدولي وهذا بالإضافة أيضا إلى الانطلاق في عمليات تدريب والمناورات المشتركة. وكذلك تطوع واشنطن لبناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما، وفي الساحل خصوصا، وتشكل مالي أحد الدول الأكثر احتمالا لاحتضان أحد هذه القواعد.<sup>43</sup> كما قامت عناصر من القوات الخاصة الأمريكية بتدريب وتشكيل قوات أمنية هدفها ملاحقة التنظيمات الإرهابية في دول الساحل، وذلك عامي 2004-2005. وكلفت هذه المبادرة حوالي 100 مليون دولار. كما تعمل الولايات المتحدة على تشجيع مراكز التفكير والدراسات الإستراتيجية والأمنية، لإيجاد حلول لهذه الظاهرة المدمرة، نذكر منها على سبيل المثال مركز الدراسات الإستراتيجية الإفريقي الذي انشأ عام 1999.<sup>44</sup>

#### الحوار الأطلسي-المتوسطي: (الحوار الأطلسي-المغاربي)

دول أوروبا الجنوبية خاصة إيطاليا وإسبانيا كانت وراء إطلاق هذا الحوار هدفه تعزيز السلام في المتوسط، وبناء الثقة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية. ففي العام 1995 انضمت المغرب وتونس لهذا الحوار وفيما بعد موريتانيا استبعدت الجزائر في البداية كما أقصيت ليبيا منه. يفسر الباحث بن عنتر عبد النور غياب الجزائر عن هذا الحوار بثلاث أسباب رئيسية أولا: الأزمة الأمنية الداخلية ورفض تعامل النظام الجزائري مع الأطلسي لأنه سيفسر داخليا بأنه تدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية ثانيا: ضبابية المشهد الأمني الجزائري جعل الأطلسي يحجم عن قيامه باتصالات علنية مع النظام ثالثا: الخلاف بين دول الحلف حول تقييم الأزمة الجزائرية وغياب سياسة موحدة بين دوله حيال الجزائر.<sup>45</sup> أما ليبيا فتفسر غيابها بسيط يتلخص في أن النظام الليبي كان يهتم بسعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل إضافة إلى قضية لوكربي. غير أن التقارب الجزائري الأمريكي ورفع الحضر المعنوي والعسكري عليها منذ نهاية التسعينيات ثم لتأتي أحداث سبتمبر لتعزز هذا التقارب فقد انضمت الجزائر للحوار الأطلسي المتوسطي في مارس 2000.

يمكن للحوار الأطلسي المتوسطي أن يوفر فرصا للبلدان المغاربية المنخرطة فيه، خاصة في مجال الدفاع فقد يتيح لها المشاركة في التفكير الاستراتيجي لديه سيما مع الجزائر فقد قاد هذا الانضمام إلى رفع الحضر العسكري الغربي عليها. وقد أكد في هذا السياق العميد "شريف زراد" رئيس لجنة متابعة الحوار مع الأطلسي: "أن الجزائر شاركت بشكل نشيط في المجال العسكري، في مختلف

النشاطات المقترحة والتي تسمح بالاستفادة منها على أساس المبادئ والأهداف والمجالات ذات الأولوية. فاختيار النشاطات أملت الحاجة في ميدان التكوين التي عبرت عنها مختلف تشكيلات الجيش الشعبي الوطني. باعتبار المشاركة في هذه النشاطات تشكل فرصة مواتية لتطوير الكفاءات وتثمين الأفراد في إطار سياسة التكوين المنتهجة من طرف وزارة الدفاع الوطني".<sup>46</sup>

## مبادرة 5+5 دفاع

فكرة 5+5 قديمة تعود إلى سنة 1983 عند اقتراح الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط. ثم أعيد إحيائها نهاية الثمانينيات لتتوج بعقد اجتماع روما في أكتوبر 1990. غير أن 5+5 في شكلها الحالي يعود لاقتراح تونسي في أبريل 1999 على هامش مؤتمر الأورو-متوسطي في شتوتغارت الألمانية. فأول اجتماع وزاري والذي أطلق المشروع كان في لشبونة البرتغالية في 25 و26 جانفي 2001. ثم اجتماع ثان لوزراء الخارجية الدول الأعضاء انعقد في طرابلس بليبيا يومي 29 و30 ماي 2002.<sup>47</sup> اتفق الأعضاء على ضرورة الاجتماع بشكل دوري كل عام على أن يكون بصفة تداولية أي مرة في أوروبا وأخرى في المغرب العربي، بغاية التباحث حول المشاكل الكبرى التي تشغل بال الدول الأوروبية والمغربية على حد سواء مثل الأمن، الاستقرار، الاقتصاد، تحديات العولمة، نزاعات الشرق الأدنى، مكافحة الإرهاب الدولي، الاندماج المغربي، الاستثمار في الدول المغربية، تدفقات الهجرة، وكذلك الحوار الثقافي والتبادلات الإنسانية. لكنهم شددوا على ضرورة تبادلي التنافس مع مسار برشلونة. إذا فالحوار 5+5 مكمل لهذه العملية.<sup>48</sup>

ويعود سبب تسريع هذه المبادرة في بداية العقد إلى خيبة الأمل من نتائج برشلونة، وتعاظم الهجرة، تعثر عملية السلام العربية الإسرائيلية، تأثيرات 11 سبتمبر، الضغوط المفروضة على المغرب العربي بسبب خيار التوسيع الأوروبي شرقا، وأخيرا المزاخمة الأوروبية-الأمريكية. وهذا ما دفع إلى إطار أكثر محدودية في غرب المتوسط بعيدا عن قلاقل الشرق الأوسط وأزماته.<sup>49</sup>

كما يمكن تحليل قمة تونس في ضوء المزاخمة الأمريكية-الأوروبية، فكانت "لكولن باول" جولة عشية القمة في دول مغربية. فضلا عن أن هذه القمة حضرها مسئولون أوروبيون كبار، "رومانو برودي" رئيس المفوضية الأوروبية، والممثل الأول للسياسة الخارجية والأمن المشترك "خافيير صولانا" ومسئول العلاقات الخارجية "كريس باتن" للتأكيد على أن غرب المتوسط يضل قضية أوروبية، وهذه الرسالة ليست للمسئولين الأمريكيين فحسب ولكن أيضا لقادة الدول المغربية.<sup>50</sup>

غير أن ما لاحظناه، أنه بالرغم من شمولية المشروع إلا أن التركيز كان دائما على المجال الأمني بدليل أن اجتماع أكتوبر 2002، في تونس ركز على مسألة الهجرة إلى منطقة غرب المتوسط، ثم نفس الأمر في فيفري 2003 في طرابلس. وكذلك في 09 و10 أبريل 2003 الاجتماع الثالث اتفق فيه

الأعضاء على إدانة الإرهاب بكل أشكاله. فيمكن القول أن هذا الحوار هو بشكل كبير يخدم الشواغل الأمنية والمصالح الأوروبية أكثر من المغربية.

#### خاتمة:

تحليل وجود القوى الكبرى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغربية بوجه تنافسي وآخر تكاملي يملي علينا أن نصل إلى النتائج التالية:

- الأهمية الجيو حضارية للمنطقة المغربية فرض عليها تحديات أكبر من الفرص التي تتيحها سيما الجزائر وما اعتبارها دولة محورية في المنطقة في المنظور الأمريكي إلا تأكيدا على هذه المخاطر والتحديات. ففي الجزائر بدأ تطور علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية يأخذ شكلا من الترسجية، فالدولة المحورية هي في الحقيقة عبارة قديمة تستخدم في الأدبيات التكاملية، غير أنها أخذت في السنوات الأخيرة بعدا استراتيجيا، لما بدأ الأمريكيون يستعملونها لوصف بعض دول العالم كنقاط ارتكاز إقليمية للإستراتيجية الأمريكية. والمطلوب من دول المغرب العربي جميعا إدراك هذه التحديات واستيعابها، والتعامل بعقلانية مع واشنطن.

- الإنزال الاقتصادي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة المغربية يؤكد على حقيقة موضوعية أخرى، فحواها أن أمريكا لم تعد تعترف بخرائط النفوذ التقليدية الموروثة عن حقبة الحرب الباردة. فمزاحمة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا (ذات النفوذ التقليدي في المغرب العربي) يعني أنه لم تبق أي منطقة في العالم بمنأى عن التوسع الإمبراطوري الأمريكي. كما أن هذا الأمر يشي بأن المنطقة المغربية ما هي إلا بوابة واشنطن لإستراتيجية أوسع تشمل القارة الإفريقية برمتها.

- يلاحظ أن هناك تضخيم نسبي من طرف أوروبا حول تنامي النفوذ الاقتصادي الأمريكي في منطقة المغرب العربي، فضرورات الجغرافيا والتاريخ تؤكدان أن أوروبا لاتزال صاحبة الوجود الأقوى في المنطقة المغربية فصادرات الاتحاد الأوروبي إلى بلدان المغرب العربي يتجاوز سبعة أضعاف صادرات نصيره الأمريكي.

- المشاريع الإستراتيجية الأمريكية والأوروبية تكتنفها الكثير من نقاط التكامل والاتفاق سيما ما يتعلق بالوجود الإسرائيلي في المنطقة العربية وسعها الحثيث على فرض هذا الكيان على العرب وخلق علاقات طبيعية معه وذلك عبر مقاربات جديدة تقوم على التجارة وخلق مناطق تبادل حرمع الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا أيضا.

فضلا عن اتفاق المنظور الإستراتيجي الأمريكي والأوروبي فيما يتصل بضرورة الحفاظ على توازن في علاقاتها مع البلدين المحوريين في المغرب العربي الجزائر والمملكة المغربية. فحساسية العلاقات بين البلدين الجارين جعل كل من واشنطن وأوروبا تلعب على حبل هذه التناقضات والخلافات لصالحها.

رغم الإقرار أن القوتين الكبيرتين تؤدي دورا إيجابيا بدفع البلدين إلى تسوية خلافاتها من أجل بناء الإتحاد المغاربي وذلك طبعا "مؤبة لا حفاوة" فمن مصلحة واشنطن وأوروبا وجود مجال جيو اقتصادي أوسع يوفر لها إمكانيات أكبر في مجال التجارة والاستثمارات.

- إذا كان هناك تنافس اقتصادي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، في المنطقة المغاربية وهذا أمر منطقي في ظل العولمة الاقتصادية التي تتطلب مزاحمة بلا هوادة في سبيل الضفر بشركاء تجاريين وأسواق للاستثمار.. غير أن هذه المزاحمة سرعان ماتفقد مضمونها بين القوتين الكبيرتين حين يتعلق الأمر بالمجال الأمني. فيبدو أن كلا من القوتين تشتركان في إدراكهما للتهديدات في المغرب العربي وذلك بتكيزها على المخاطر الأمنية الجديدة سيما الإرهاب والهجرة الغير شرعية. فيمكن القول أن التصور الأوروبي والأمريكي للأمن في المغرب العربي يقوم على ما يمكن تسميته (بخدمة الأمن عن بعد)، لأن التهديدات التي تواجهها تجد مصادرها في الخارج. يبقى أن الولايات المتحدة تستمر في التركيز على المقاربة العسكرية في التعامل مع مصادر التهديد سيما الإرهاب في المغرب العربي والساحل الإفريقي..

الترتيبات الأمنية التي تصوغها كلا من أوروبا والولايات المتحدة وحتى الحلف الأطلسي مع دول المغرب العربي، والتي تجعل من الأخيرة شريكا أمنيا، ورغم ما يمكن أن يتيح من فرص للدول الأخيرة سيما الجزائر والتي استفادت كثيرا من التطورات التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001. فتقاربا مع الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية قاد في نهاية المطاف إلى رفع الحظر المعنوي والعسكري الغربي عن الجزائر تدريجيا... لكن ما يخشى منه هو أن تحد مثل هذه الترتيبات من انعتاق الخيارات الأمنية والإستراتيجية لهذه البلدان، لذلك على دول المغرب العربي التحلي باليقظة الإستراتيجية والتعامل بعقلانية في علاقاتها بالقوى الكبرى بعيدا عن النرجسية والاحتفاظ قدر الإمكان بالاستقلالية في الخيارات الإستراتيجية. وذلك لا يتأتى إلا بتوحيد الرؤى الإستراتيجية بين بلدان هذا الفضاء الجيوسياسي والتنسيق الأمني الإيجابي بين دوله والعمل المشترك لبناء إتحاد مغاربي قادر على الدخول بندية أكبر في علاقاته مع القوى الكبرى.

#### الهوامش:

- (1) امحمد، برفوق. "التهديدات الأمنية في المغرب العربي: مقارنة الأمن الإنساني". <http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>
- (2) صايح مصطفى. " الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي: الواقع الفرص والتحديات" مجلة المدرسة العليا الحربية، العدد الثاني، جوان 2009. ص 36.
- (3) سعود صالح. الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر: منذ 1981 إلى الآن (دراسة مستقبلية). طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009. ص ص 89-95.
- (4) المرجع نفسه.

أوروبا ، أمريكا... رهان المغرب العربي مزاحمة اقتصادية و استراتيجية ، أم تكامل أمني ؟  
(5) بن عنتر عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. المكتبة العصرية، الجزائر، 2005. ص ص 62-63.

(6) بن عنتر عبد النور **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. مرجع سابق. ص ص 115-116.

(7) برفوق امحمد. "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". متوفر على الرابط التالي:

<http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html>

(8) Sehim, mustapha. « Le nord et sa perception des menaces émanant du sud: les retombées des crises maghrébines ». cultures et conflits. No.2 (printemps 1991) p

(9) Philippe Marchesin. **Les nouvelles menaces : les relation nord-sud**. Karthala, paris, 2001. pp 73-93.

(10) برفوق امحمد. "الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط". مرجع سابق.

(11) بن عنتر عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**... مرجع سابق. ص 157.

(12) ظلت المملكة المغربية دعامة الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيا في المغرب العربي وأيضا في الشرق الأوسط منذ حقبة الحرب الباردة وربما مرد ذلك أن المغرب التزم منذ استقلالها بالخيار الليبرالي وتقاربت اقتصاديا واستراتيجيا مع المعسكر الغربي، علاوة على أن المملكة ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من القضايا أهمها دورها في مسار السلام العربي -الإسرائيلي، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية...

(13) بلقزيز عبد الإله. "الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي: من الاهتمام الإستراتيجي إلى الاختراق التكنيكي". **في الوطن العربي في السياسة الأمريكية** (مؤلف جماعي). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004. ص ص 67-68.

(14) برفوق امحمد. "التحديات الأمنية في المغرب العربي"... مرجع سابق.

(15) Yahia H Zoubir. « La politique étrangère américaine au Maghreb: Constances et adaptations ». Journal d'étude des relations internationales au Moyen-Orient, Vol. 1, No.1 (juillet 2006). P 116.

(16) Benantar Abdennour. « L'Amérique, l'Europe et les arabes ». Outre-terre No.7 (février 2004). P144.

(17) بشارة خضر. **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)**. ترجمة: سليمان الرياشي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010. ص 54.

(18) المرجع نفسه ص 44.

(19) Bichara Khader. **Le partenariat euro-méditerranéen vu du sud**. L'harmattan, Paris, 2008. PP 18-19.

(20) Fouad Zaim et Larbi Jaidi. « Le Maghreb dans la dynamique euro-méditerranéenne: les chantiers relation maroc-union européenne » dans. **Air régionale méditerranée**, Session ad hoc, Association internationale de sociologie, Programme méditerranée -Unesco- 2001. PP 117-118.

(21) . بشارة خضر. **أوروبا من أجل المتوسط**... مرجع سابق، ص ص 182-189.

(22) أنظر: اتفاقية الجوار والشراكة الأوروبية: التعاون عبر الحدود. وثيقة إستراتيجية تمهيدية 2007.

(23) Voir: Instrument Européen de voisinage et de partenariat –Algérie- Document de stratégie 2007-2013 et Programme indicatif national 2007-2010.

(24) محمد مطاوع. " أوروبا والمتوسط.. من برشلونة إلى سياسة الجوار ". السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006. ص 42.

(25) محمد مطاوع. المرجع نفسه.

(26) Benantar Abdennour. Op.cit. P P 145-146.

(27) Benantar Abdennour Op.cit.

(28) Ibidm P 143.

(29) يرجع سبب توتر العلاقات الجزائرية-المغربية المستمر أساسا إلى حرب الرمال التي قامت بين البلدين سنة 1963 لأسباب حدودية بالإضافة إلى قضية الصحراء الغربية واختلاف الرؤى حول مستقبل الإقليم. علاوة على بعض الملفات الأخرى سيما قضية غلق الحدود البرية بين البلدين، وسباق التسلح الذي يحدث فلاقل من وقت لآخر.

(30) بن عنتر عبد النور. مرجع سابق. ص 71.

(31) المرجع نفسه. ص ص 76-77.

(32) سعود صالح. مرجع سابق. ص ص 165-166.

(33) Voir: Stratégie Européenne de sécurité, « Une Europe sure dans un monde meilleur, » Document proposé par Jafier Solana, Le 12 Décembre 2003. et Document de « Stratégie de sécurité nationale américaine ».

(34) بشارة خضر. مرجع سابق. ص 99

(35) برفوق امحمد. " الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط ". مرجع سابق.

(36) أنظر: قط سمير. " الفقر وإشكالية اللأمن الإنساني في إفريقيا جنوب الصحراء: مقارنة في الأسباب وآليات التعامل ". العالم الاستراتيجي، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 11، 2009

(37) برفوق امحمد. المرجع نفسه.

(38) Abderrahim Lamchichi. **Le Maghreb face à l'islamisme**. L'harmattan, Paris, 1997. P 77.

(39) Yahia. H Zoubir. Op.cit. P 116.

(40) برفوق امحمد. "منطق الامتنة في ساحل الأزمات".

[//www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html: http](http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3044.html)

(41) أنظر: محمد مقدم. **القاعدة في المغرب الإسلامي: تهريب باسم الإسلام**. دار القصة للنشر، الجزائر، 2010.

(42) Yahia, H Zoubir. Op.cit. P P 124-125.

(43) برفوق امحمد. "منطق الامتنة في ساحل الأزمات". مرجع سابق.

(44) Yahia, H Zoubir. Op.cit. P125.

(45) بن عنتر عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري... مرجع سابق**. ص 166.

(46) مجلة الجيش. 2009.

(47) Otmame Bekenniche. **La coopération entre l'union européenne et l'algerie: L'accord d'association.** Office des publication universitaires, Alger, 2006. P197.

(48)Ibidem.

(49) Benantar Abdennour. Op.cit. PP 146-147.

(50) Ibidem.